

Distr.
GENERAL

S/RES/925 (1994)
8 June 1994

مجلس الأمن



القرار ٩٢٥ (١٩٩٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٨٨ المعقودة
في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن الحالة في رواندا، ولا سيما قراريه ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ الذي حدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/640)،

وإذ يضع في اعتباره البيان الذي أدى به رئيس المجلس في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22)،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ مع القلق أن الطرفين، حتى هذا التاريخ، لم يوقفا الأعمال القتالية، ولم يتتفقا على وقف إطلاق النار، ولما يضعا حداً لأعمال العنف والمذابح التي يتعرض لها المدنيون،

وإذ يلاحظ مع أشد القلق التقارير التي تفيد بوقوع أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن الإبادة الجماعية تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون الدولي،

وإذ يكرر إدانته الشديدة لأعمال العنف الجاري في رواندا، وخصوصاً عمليات القتل المنظمة لآلاف المدنيين،

وإذ يعرب عن استنكاره لتمكن مرتكبي عمليات القتل هذه من ارتکابها ومواصلتها داخل رواندا دون عقاب،

وإذ يلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ليس لها أن تقوم بدور القوة العازلة بين الطرفين،

وإذ يلاحظ أيضاً أن العنصر العسكري الموسع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لن يستمر إلا إذا كانت هناك حاجة له للمساهمة في توفير الأمن والحماية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا وتوفير الأمان، حسب الاقتضاء، لعمليات الإغاثة الإنسانية،

وإذ يشدد على أن التشرد الداخلي لنحو 1,5 مليون رواني يواجهون المجاعة والأمراض، والخروج الجماعي لللاجئين إلى البلدان المجاورة يمثلان أزمة إنسانية ذات أبعاد واسعة،

وإذ يكرر تأكيد أهمية اتفاق أروشا للسلام كأساس لحل النزاع في رواندا حلاً سلبياً،

وإذ يشني على البلدان التي قدمت المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الروانديين والمعونة الطارئة للتخفيف من معاناة شعب رواندا، وعلى البلدان التي ساهمت بقوات وقدمت الدعم السوقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وإذ يكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى تدابير دولية منسقة في هذا الصدد،

وإذ يرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبمساهمات بلدان المنطقة، ولا سيما الجهة الوسيطة في عملية أروشا للسلام، وإذ يشجعهما علىمواصلة الجهود،

وإذ يحيط علما بتعيين مقرر خاص لرواندا، عملاً بالقرار S-3/1 المؤرخ 25 أيار / مايو 1994 الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكّد من جديد التزامه بوحدة رواندا وسلامتها الإقليمية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار / مايو ١٩٩٤ (S/1994/640):

٢ - يؤيد مقترنات الأمين العام الواردة في تقريره بشأن وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وخصوصاً:

(أ) البدء فوراً في وزع الكتيبتين الإضافيتين في المرحلة ٢ في تزامن وثيق مع المرحلة ١؛

(ب) استمرار الاستعدادات العاجلة لوزع الكتيبتين المتواخى للمرحلة ٣؛

(ج) تنفيذ جميع المراحل الثلاث بصورة مرنة لكافلة الاستخدام الفعال للموارد لإنجاز المهام المشار إليها في الفقرتين ٤ (أ) و (ب) أدناه:

٣ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي تنتهي في ٢٩
نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٤، حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٤ - يؤكد من جديد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بالإضافة إلى العمل بوصفها وسيطاً بين الطرفين في محاولة لضمان موافقتهم على وقف إطلاق النار، ستقوم بما يلي:

(أ) المساهمة في توفير الأمن والحماية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا، بما في ذلك عن طريق إقامة مناطق إنسانية آمنة وصونها، حيثما يمكن ذلك؛

(ب) توفير الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة وعمليات الإغاثة الإنسانية؛

٥ - يقر بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا يجوز لها أن تتخذ إجراءات للدفاع عن النفس ضد الجماعات أو الأشخاص الذين يهددون المناطق المحمية والسكان المحميين وأفراد الأمم المتحدة وسائر أفرادبعثات الإنسانية، أو يهددون وسائل إيصال وتوزيع الإغاثة الإنسانية؛

٦ - يطالب بأن توقف جميع أطراف النزاع الأعمال القتالية وتتفق على وقف إطلاق النار وتتخذ على الفور الخطوات اللازمة لوضع حد للقتل المتكرر في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛

٧ - يرحب بتأكيدات كلا الطرفين على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تنفيذ ولايتها، ويدرك أن هذا التعاون سيكون أساسياً لتنفيذ الولاية تنفيذاً فعالاً، ويطلب كلا الطرفين بالالتزام بهذه التأكيدات؛

٨ - يطالب كذلك بأن تكف جميع الأطراف فوراً عن التحريض، ولا سيما من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، على العنف أو الكراهية الإثنية؛

٩ - يحيث الدول الأعضاء على الاستجابة على الفور لطلب الأمين العام توفير الموارد، بما فيها قدرة الدعم السوقي للوزع السريع لقوات إضافية تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛

- ١٠ - يطلب إلى الأمين العام كفالة أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بتوسيع نطاق تعاوتها الوثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لحالة الطوارئ في رواندا ليشمل أيضا المقرر الخاص لرواندا الذي عينته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:
- ١١ - يطالب بأن تاحترم جميع الأطراف في رواندا احتراما تماما أشخاص ومباني الأمم المتحدة وسائر المنظمات العاملة في رواندا وبأن تمنع عن ارتكاب أي أعمال تخويف أو عنف ضد الأفراد المضطهدين بأعمال إنسانية وأعمال حفظ السلام:
- ١٢ - يؤكد على ضرورة أمور من بينها:
- (أ) اتخاذ جميع الخطوات الالزمة لكافلة أمن وسلامة العملية والأشخاص القائمين بتنفيذها؛
- (ب) توسيع نطاق ترتيبات الأمن والسلامة لتشمل كافة الأشخاص القائمين بتنفيذ العملية؛
- ١٣ - ينهي على جهود الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدات إنسانية وغيرها من المساعدات، ويشجعها علىمواصلة هذه المساعدات وزيادتها، ويحث غيرها على توفير مساعدات مماثلة؛
- ١٤ - يرحب باعتزام الأمين العام إنشاء صندوق استئمانى خاص لرواندا، ويدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة بسخاء فيه؛
- ١٥ - يشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها قائد قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا للحيلولة دون فقدان المزيد من الأرواح البريئة وللتوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الطرفين؛
- ١٦ - يشيد أيضا بجهود الأمين العام وممثله الخاص من أجل تحقيق تسوية سلمية في رواندا داخل إطار اتفاق أروشا للسلام ويدعوهما إلىمواصلة جهودهما بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، ويطالب بأن يبذل الطرفان جهودا جدية لتحقيق المصالحة السياسية؛
- ١٧ - يقرر إبقاء الحالة في رواندا ودور البعثة قيد النظر المستمر، ويطلب إلى الأمين العام، لهذا الغرض، أن يقدم تقاريره إلى المجلس، حسب الاقتضاء وعلى أية حال في موعد أقصاه ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ و٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها، وعن سلامه السكان المعرضين للخطر، وعن الحالة الإنسانية والتقدم المحرز نحو وقف إطلاق النار وتحقيق المصالحة السياسية؛
- ١٨ - يقر أن يبقى هذه المسألة قيد النظر النشط.
